معهد التخطيط القومي

القاهرة- ج.م.ع

سلسلة كراسات السياسات

عدد
رقم ٩
يناير
٢٠١٩

السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

د. عبد الفتاح محمد حسين

سلسلة كراسات السياسات

هيئة التحرير

أ.د. إبراهيم العيسوي

أ.د. فادية عبد السلام

أ.د. زينات طبالة

المقرر: د. أحمد سليمان

إصدار: معهد التخطيط القومي

التاريخ: يناير ٢٠١٩

معهد التخطيط القومي

طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – ج.م.ع

الرقم البريدي: ١١٧٦٥

تليفون: ٢٢٦٣٦٥٨٣- ٢٢٦٢٥٤٦٧- ٢٢٦٣٨٦٩٤

فاكس: ٢٢٦٣٤٧٤٧- ٢٢٦٢١١٥١(+٢)

البريد الالكتروني: inp.technical.office@inp.edu.eg

الموقع الالكتروني: www.inplanning.gov.eg

معهد التخطيط القومى
القاهرة – ج.م.ع

كراسات السياسات
العدد (٩) ٢٠١٩

السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

د. عبد الفتاح محمد حسين

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمركز التخطيط والتنمية الزراعية

بمعهد التخطيط القومي

ملخص الكراسة

حاولت هذه الكراسة إلقاء الضوء على طبيعة السياسة الاستثمارية التي تبنتها "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ "وكل من خطة العام الأول منها (٢٠١٧/١٦) والخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) فيما يتعلق بقطاع الزراعة ومدى ملاءمتها لتحقيق الأهداف التي تم تبنيها سواء في الاستراتيجية أم في الخطتين المذكورتين للقطاع.

وقد تضمنت الكراسة ثلاثة أجزاء بالإضافة إلى الخلاصة والنتائج، حيث تناول الجزء الأول الأهداف التي تضمنتها "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" والخطتين المذكورتين، حيث كانت في الاستراتيجية أهدافاً عامةً تمثلت في مؤشرات نمو مثل معدلات نمو الناتج المحلي ومعدلات الاستثمار للقطاع، وإن تضمنت الخطة السنوية الأولى للاستراتيجية (٢٠١٧/١٦) أهدافاً كمية محددة إلا أنها اتسمت بأنها أهداف فرعية لا ترقى إلى طموحات المساهمة في التنمية المستدامة للقطاع. ومن هذه الأهداف ما يتصل بالاستثمار، حيث استهدفت الخطة أن يبلغ الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة ٩% من الاستثمارات الكلية للقطاع الخاص. وإذا ما قورن هذا المعدل بما هو محقق في العام السابق والذي بلغ ٤,١%، فمعنى ذلك أنه مطلوب تقريباً مضاعفة حصة الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة في عام واحد. كما استهدفت الخطة أن يساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٨% من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لأنشطة الزراعة والري والصيد، في الوقت الذي لم تبلغ فيه حصته الفعلية في العام السابق سوى ٦٩%، بل وبلغت هذه النسبة الفعلية في الخطتين (٢٠١٧/١٦)، (٢٠١٨/١٧) ٦٥,٣%، ٦٤,٨% على الترتيب.

وفي المقابل حققت الخطة متوسطة المدى قفزة نوعية مقارنة بخطة العام (٢٠١٧/١٦) من حيث نوعية الأهداف التي تضمنتها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة المرتبطة بالجوانب الإنتاجية والتسويقية والمالية (آخذة في الاعتبار ما ورد في استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٣٠). والسؤال الذي يتعين طرحه الآن: ما هي السياسة الاستثمارية التي تم تبنيها لتحقيق هذه الزيادة في الاستثمارات ومن ثم الأهداف؟

وللإجابة عن هذا السؤال أوضح الجزء الثاني أن الاستراتيجية لم تتضمن أي سياسات يمكن اتباعها لتحقيق ما تبنته من أهداف. وعندما أفردت جزءاً لسياسات الاستثمار بصورة عامة، فإنه تضمن بنوداً تتصف بالعمومية تهدف أساساً إلى تهيئة مناخ أفضل للاستثمار دون التطرق للقطاعات المختلفة. كما تضمنت خطة العام الأول منها جزءاً يهدف بصورة عامة الى تحسين بيئة الأعمال

على المستوى القطاعي. وفي حالة الخطة متوسطة المدى لم يتغير الأمر كثيراً اذ اقتصرت السياسة الاستثمارية على عموميات.

وحتى يمكن استخلاص بعض الملاحظات التي تهدف الى رفع كفاءة السياسة الاستثمارية في قطاع الزراعة، تعرض الجزء الثالث لتطور الاستثمار الزراعي خلال الفترات الماضية. وقد اتضح أن حالة الاستثمار في قطاع الزراعة بجوانبه المختلفة ازدادت تعقيداً. ويكفي الإشارة هنا الى أن معدل الاستثمار من الناتج المحلى للقطاع المنفذ في العام السابق لبداية الاستراتيجية بلغ حوالي ٥% بما لا يشكل سوى حوالي ثلث المعدل المستهدف في العام التالي له مباشرة (بداية الاستراتيجية)، وخمس المعدل الذي استهدفته الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٣٠، مع عدم وجود حلول لإيجاد مصادر تمويل تتناسب مع هذه الطموحات.

وبناءً على ما سبق تم استخلاص بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تبنى سياسة استثمارية مناسبة تتواكب مع طموحات استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الزراعة عند تحديث هذه الاستراتيجية. وتتصل هذه الاقتراحات بجوانب ثلاثة هي: كيفية تخصيص الاستثمارات للبرامج والمشروعات، أساليب تحفيز الاستثمار في قطاع الزراعة وتمويل هذا الاستثمار، ومتابعة وتقييم تنفيذ الاستثمارات المعتمدة في الخطط المختلفة.

Abstract

This monograph attempts to focus on the nature of the investment policy adopted by the "Strategy for Sustainable Development: Egypt Vision 2030" and the first year plan (16/2017) and the medium-term plan (18/2019 – 21/2022) regarding the agricultural sector and its suitability to achieve the objectives that have been adopted either in the strategy or in the two plans mentioned for the sector.

Accordingly, this monograph includes three parts in addition to the conclusion and the results. The first part of the paper dealt with the objectives of the "Strategy for Sustainable Development: Egypt's Vision 2030" and the two plans mentioned above. There were general objectives in the strategy represented in growth indicators such as growth rates of domestic product and investment rates for the sector. The first annual plan of the strategy included specific quantitative objectives but it was characterized as sub-goals which may not meet the optimistic objectives that contribute to the sustainable development of the sector. Some of them were related to investment. The plan aimed that private investment in agriculture reaches 9% of the total investments of the private sector. If compared to the previous year's 5%, this means that the share of private investment in the agricultural sector needs to be doubled in one year. Furthermore, the plan specified that the private sector contributes 88% of the total investment targeted to agriculture, irrigation and fishing activities, while its actual share in the previous year was only 69%. In contrast, the medium-term plan achieved a qualitative leap in comparison with the (16/2017) plan in terms of the objectives it has included to achieve sustainable agricultural development related to the productive, marketing and financial aspects (taking into consideration the 2030 strategy of the Ministry of Agriculture).The question that arises is: What is the policy adopted by the plan to achieve this increase in the investments and then the goals?

To answer this question, the second part showed that the strategy did not include any policies that can be followed to achieve its aims. The section of the strategy assigned to investment policies included general items primarily concerned with creating a better investment climate without addressing the different sectors. The first year plan of the strategy also included a section aimed generally at improving the business environment at the sectoral level. In the case of the medium-term plan, it has not changed much, as the investment policy has been limited to generalities.

In order to be able to draw some suggestions aimed at raising the efficiency of investment policies in the agricultural sector, the third part dealt with the development and reality of agricultural investment during the past periods, which showed that the state of investment in agriculture in various aspects has become more complex. Suffice it to mention here that the rate of investment from domestic production of the sector executed in the year before the beginning of the strategy was about 5% which is only about one-third of the target rate in the year immediately following it (the beginning of the strategy) and fifth of the target rate of the strategy in 2030, with no proposals presented to find sources of funding commensurate with these aspirations.

Based on the above, a number of suggestions were drawn which could contribute to the adoption of appropriate investment policy in line with the aspirations of the strategy of sustainable development of the agriculture sector when updating this strategy at any stage. These suggestions are related to three aspects: how to allocate investments to programs and projects, ways to stimulate investment in agriculture and financing this investment, and monitoring and evaluating the implementation of the investments approved in the various plans.

المحتويات

مقدمة ١

أولا: الأهداف التي تضمنتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والخطة الأولى منها (٢٠١٧/١٦) وخطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨– ٢٠٢٢/٢١) لقطاع الزراعة ٢

ثانيا: السياسات الاستثمارية التي تبنتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والخطة الأولى منها وخطة التنمية متوسطة المدى لقطاع الزراعة ٤

ثالثا: طبيعة وتطور الاستثمار في قطاع الزراعة ٦

٣-١- تقديم..... ٦

٣-٢- إجمالي الاستثمار ٧

٣-٣- الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة..... ٨

٣-٤- الاستثمار العام في قطاع الزراعة..... ٩

٣-٥- تمويل الاستثمار الزراعي الخاص..... ١٣

المقترحات ١٥

الملحق ٢٥

المراجع ٢٨

مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الحاكمة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر لعلاقاته المتشابكة (الروابط الأمامية والخلفية) مع جميع قطاعات المجتمع. إذ أنه يمد السكان بالغذاء والصناعة بالمواد الخام وقطاع التجارة الخارجية بالحاصلات الزراعية المصدرة. كما يعتمد الإنتاج فيه كماً ونوعاً على الجوانب البيئية (القاعدة الموردية) وعلى مستلزمات الإنتاج من القطاعات الأخرى ومن أهمها الصناعة، والطاقة، وكذلك التجارة الخارجية بالنسبة لمستلزمات الإنتاج المستوردة.

ومع هذا لم تهتم "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" بالقطاع الزراعي بالقدر الذي يتناسب مع أهميته، حيث وضعت له أهدافاً عامةً دون أن تتضمن سياسات وآليات واضحة لتحقيق هذه الأهداف، وخاصة فيما يتصل بالسياسة الاستثمارية. ونظراً لأنه قد يثار أن الاستراتيجية تعبر عن رؤى عامة وأن الخطط السنوية تشكل في مجملها الخطة التنفيذية لهذه الاستراتيجية، فإن هذه الدراسة سوف تتناول الخطة السنوية (٢٠١٦/ ٢٠١٧) باعتبارها أول سنوات تنفيذ الاستراتيجية، وكذلك الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، وما تضمنتاه من أهداف وسياسة استثمارية.

إن عدم مناسبة السياسة الاستثمارية وآليات تنفيذها مع واقع قطاع الزراعة وما يعانيه من مشكلات من ناحية، ومع ما هو محدد له من أهداف من ناحية أخري يجعل تحقيق هذه الأهداف أمراً مشكوكاً فيه. لذلك تحاول الكراسة إلقاء الضوء على ما تضمنته "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠" وخطة العام الأول منها، والخطة متوسطة المدى من أهداف لقطاع الزراعة، وطبيعة السياسة الاستثمارية التي تم تبنيها للقطاع، وذلك دون التطرق إلى الجوانب التفصيلية للاستثمار الزراعي، مثل في أي الأنشطة يجب الاستثمار، أو في أي المناطق، ومن ثم تحديد حجم الاستثمار في البرامج والمشروعات التي تندرج تحت هذه الأنشطة أو هذه الأماكن وغير ذلك[١]. كما أنها سوف تقتصر على الاستثمار الزراعي المحلى بشقيه العام والخاص سواء المحلى أو الأجنبي، وذلك دون التعرض للاستثمار الزراعي المصري بالخارج (في إفريقيا على سبيل المثال).

وبذلك يتمثل الهدف العام للكراسة في الإجابة عن التساؤل التالي: هل تضمنت الاستراتيجية سياسات استثمارية تتناسب مع الأهداف التي تبنتها لقطاع الزراعة؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتم من خلال الأهداف الفرعية للكراسة والمتمثلة في إلقاء الضوء على تطور وواقع الاستثمار في

[١] تناولت استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٣٠ الجوانب المختلفة التي تتصل بالاستثمار الزراعي.

قطاع الزراعة، ومشاكل تمويل هذا الاستثمار، ومن ثم محاولة استخلاص بعض الملاحظات التي تساهم في بلورة سياسة استثمارية تتناسب مع ما هو محدد من أهداف لقطاع الزراعة في السنوات القادمة، ويمكن الأخذ بها عند تحديث استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في المستقبل.

أولا: الأهداف التي تضمنتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والخطة الأولى منها (٢٠١٧/١٦) وخطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) لقطاع الزراعة

(أ) أهداف الاستراتيجية

تضمنت الاستراتيجية أهدافا عامة للقطاع كمؤشرات تتصل بالعمالة والصادرات والواردات الزراعية دون التطرق للأهداف المباشرة والتي تتعلق بالإنتاج باعتبارها هي التي تحدد شكل العمالة والصادرات وغير ذلك من مؤشرات تتصل بالقطاع. إذ أن التنمية الزراعية المستدامة لها أهداف عديدة. ومن هذه الأهداف ما يرتبط مباشرة بالعملية الاستثمارية ممثلة في[٢]:

١- زيادة الإنتاج الزراعي من خلال: زيادة المساحة المزروعة (توافر الأراضي القابلة للزراعة – توافر أو تدبير موارد مالية إضافية)، وتحسين الإنتاجية (تطوير تكنولوجيا الإنتاج – تعديل التركيب المحصولين).

٢- الحفاظ على الموارد الزراعية الطبيعية وصيانتها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

وعلى ضوء هذه الأهداف يتم تحديد حجم وطبيعة الاستثمار اللازم لتحقيقها. ومع هذا اقتصرت الاستراتيجية على تحديد النسبة المستهدفة للاستثمارات الكلية كنسبة من الناتج المحلي للقطاع لتصل إلى ٢٥% بحلول عام ٢٠٣٠ وموزعة إلى ٧,٥% استثمار عام، ١٧,٥% استثمار خاص[٣].

(ب) أهداف خطة العام (٢٠١٧/١٦)

تضمنت خطة التنمية المستدامة للعام المالي (٢٠١٧/٢٠١٦) باعتبارها خطة العام الأول من "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ "الأهداف التالية لقطاع الزراعة[٤]:

---

[٢] للتفصيل انظر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠– بدون تاريخ.
[٣] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ص ٥٥.
[٤] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ صفحة ١١٤.

- البدء في استصلاح ٢٥٢ ألف فدان.
- ترشيد ورفع كفاءة الري الحقلي في مساحة ٧٠٠ ألف فدان.
- تحسين التربة في مساحة ١٤٥ ألف فدان.
- اضافة جبس زراعي في ٣٠٠ ألف فدان.
- الحرث تحت التربة في مساحة ٦٨١,١ ألف فدان.
- تسوية بالليزر في مساحة ١٩٩,٥ ألف فدان.
- إنشاء مصنع للثلج في طور سيناء لتنمية الثروة السمكية.
- إنشاء ٢٤٠ قفص سمكي بمنطقة مريوط.

ويلاحظ أن طبيعة هذه الأهداف لا ترقى لتلبية طموحات التنمية المستدامة لقطاع الزراعة والتي تتطلب تحقيق الأهداف المشار اليها أعلاه.

وبناء على هذه الأهداف تضمنت الخطة أهدافاً استثماريةً تمثلت في أن يشكل الاستثمار الخاص بقطاع الزراعة ٩% من الاستثمارات الكلية للقطاع الخاص[٥]. وإذا ما قورنت هذه النسبة بما هو محقق في العام السابق والذي بلغ ٤,١ % (أنظر شكل ١)، فمعنى ذلك انه مطلوب تقريباً مضاعفة حصة الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة في عام واحد[٦]. كما استهدفت الخطة أن يساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٨% من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة لأنشطة الزراعة والري والصيد[٧]، في الوقت الذى لم تبلغ فيه حصته الفعلية في العام السابق سوى ٦٩%، بل وبلغت هذه النسبة الفعلية في الخطتين (٢٠١٧/١٦)، (٢٠١٨/١٧) ٦٥,٣%، ٦٤,٨% على الترتيب (أنظر شكل ٣). والسؤال الآن: ما هي السياسات التي تبنتها الخطة لتحقيق هذه الزيادة المتوقعة ؟.

(ج) أهداف خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

حققت هذه الخطة قفزة نوعية مقارنة بخطة العام (٢٠١٧/١٦) من حيث نوعية الأهداف التي تضمنتها لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة المرتبطة بالجوانب الإنتاجية والتسويقية والمالية (آخذة في الاعتبار ما ورد في استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٣٠) والتي لا تتسع المساحة المتاحة لكراسة السياسات لتناولها بالتفصيل. ولكن قد يكون من المناسب استعراض بعض الآليات التي تبنتها الخطة لتحقيق هذه الأهداف والتي ترتبط بالاستثمار العام لبيان مدى مناسبة السياسة الاستثمارية التي

[٥] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – المرجع السابق صفحة ٩٣.
[٦] جميع الأشكال موجودة في ملحق الكراسة.
[٧] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – المرجع السابق صفحة ١١٦.

تضمنتها هذه الخطة وخاصة حجم الاستثمارات العامة المعتمدة للقطاع والذي بلغ في العام الأول منها ٤,٦ مليار جنيه (للزراعة والري معا) وذلك كما يلي[٨]:

- التوسع في مشروعات البنية القومية والأساسية والاستصلاح الداخلي للوفاء بمستلزمات مشروعات الأراضي.
- تحسين التقاوي والبذور والشتلات وتطوير النظم التقنية المطبقة للنهوض بجودة المحاصيل.
- تطوير نظم الري الحقلي في الأراضي القديمة.
- تطوير شبكات الصرف العام والمغطى.
- زيادة الرقعة الزراعية (المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان).
- التوسع في تحلية المياه الجوفية لاستخدامها في الري.

ثانيا: السياسات الاستثمارية التي تبنتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ والخطة الأولى منها وخطة التنمية متوسطة المدى لقطاع الزراعة

(أ) سياسة الاستراتيجية

حددت الاستراتيجية أهدافاً عامةً للقطاع (كما سبقت الاشارة) دونما ذكر للسياسات الواجب اتباعها لتحقيق هذه النسب، وكيف توجه الاستثمارات ضمن أولويات التنمية المستدامة للقطاع. وعندما أفردت جزءاً لسياسات الاستثمار بصورة عامة، فإنها تضمنت بنوداً تتصف بالعمومية تهدف إلى تهيئة مناخ أفضل للاستثمار دون التطرق للقطاعات المختلفة[٩].

(ب) سياسة خطة العام (٢٠١٧/١٦)

تضمنت خطة التنمية المستدامة للعام المالي (٢٠١٧/ ١٦) تحت بند "سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي" جزأين[١٠]:

الأول: تنفيذ خطة متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار واستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب. وقد تناولت أموراً إجرائيةً عامةً دون التطرق إلى قطاعات محددة.

---

[٨] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري -خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) ص ١١١، ص 139.
[٩] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري -استراتيجية التنمية المستدامة – مرجع سابق - نوفمبر ٢٠١٥ ص ٦٨.
[١٠] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري – مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ صفحة ٩٥.

الثاني: تحسين بيئة الأعمال على المستوى القطاعي، وتضمن على مستوى قطاع الزراعة: تيسير إجراءات تراخيص إنشاء وتشغيل مزارع الدواجن في المناطق الصحراوية الجديدة، وانشاء قاعدة بيانات عن المواقع المتاحة والصالحة لإقامة أقفاص سمكية بحرية، وإصدار قانون موحد لإنتاج وتداول الغذاء، وإنشاء وحدات تصنيع كمبوست، وتدريب المرأة على إدارة المشروعات متناهية الصغر، وتقديم الدعم الفني للمرأة الريفية، وتفعيل مراكز التنمية الريفية في مجالات تصنيع المنتجات الغذائية.

ومن الملاحظ أن ما ورد في معظم هذا الجزء يهدف بصفة عامة إلى تحسين البيئة الاستثمارية في قطاع الزراعة دون التطرق إلى أمور جوهرية تتصل بالاستثمار مثل حجم الاستثمار المطلوب، ومن أين يأتي، وكيف يمكن تمويل هذه الاستثمارات (كما سيتم تناوله بالتفصيل عند عرض الملاحظات والتي من شأنها رفع كفاءة السياسات الاستثمارية التي يمكن أن تتبناها استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الزراعة إذا تقرر تحديثها مستقبلا). فعلى سبيل المثال هل يكفي للمرأة الريفية ذات الدخل المتدني أن تنال قسطاً من التدريب وأن يقدم لها الدعم الفني أن تقيم مشروعاً صغيراً دون أن يتم توفير مصدر لتمويل مثل هذا المشروع ؟.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المعتمدة لقطاعي الزراعة والري معا في الخطة المذكورة بلغت نحو ٣,٥ مليار جنيه بما يشكل حوالي ٠,٩% فقط من الناتج المحلى الزراعي المقدر في الخطة.

(ج) سياسة خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)

حققت هذه الخطة قفزة نوعية مقارنة بخطة العام (٢٠١٧/١٦) من حيث احتوائها على سياسات خاصة بتحقيق الأهداف المختلفة الخاصة بجوانب التنمية المستدامة لقطاع الزراعة. ولكن فيما يتصل بالسياسة الاستثمارية الزراعية لم يتغير الأمر كثيراً، إذ اقتصرت على عموميات تمثلت في[١١]:

- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ومراجعة التشريعات والسياسات الزراعية لضمان اتساقها مع السياسات الأخرى ذات الصلة.

[١١] وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري - خطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١) ص ١٤٠.

- التوسع في تقديم القروض الميسرة لأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين وشباب الخريجين.
- لم يتم اعتماد استثمارات بالحجم الذي يتناسب مع الأهداف الطموحة الواردة بالخطة خاصة وأن الاستثمارات المعتمدة تخص الزراعة والري معاً، حيث بلغت للعام الأول (٢٠١٩/١٨) من هذه الخطة متوسطة المدى ٤,٦ مليار جنيه بما يشكل حوالي ٠,٨% فقط من الناتج المحلى الزراعي المقدر للعام المذكور.

وحتى يمكن استخلاص بعض الاقتراحات التي تهدف الى رفع كفاءة السياسة الاستثمارية في قطاع الزراعة يعرض الجزء التالي تطور الاستثمار الزراعي خلال الفترات الماضية.

ثالثا: طبيعة وتطور الاستثمار في قطاع الزراعة

٣-١- تقديم

إن تحقيق أهداف التنمية الزراعية المستدامة السابق الإشارة إليها، وعلى وجه العموم تحديث قطاع الزراعة، يقف أمامه العديد من المشاكل التي تعاني منها الزراعة المصرية. منها ما يتطلب وضع الحلول له ضرورة النظر في السياسة الاستثمارية للقطاع. ويمكن إجمال المشاكل ذات الصلة بالاستثمار العام فيما يلى[١٢]:

- محدودية مياه الري وانخفاض كفاءة استخدامها.
- عدم الاستفادة المناسبة من امكانات الجهات البحثية.
- ضعف جهاز الإرشاد الزراعي.
- محدودية استثمارات التنمية الزراعية.
- تقليدية وضعف نظم التمويل الزراعي.

أما عن تنمية قطاع الزراعة بوجه عام بحيث يقدم إنتاجاً كمياً ونوعياً يساهم في تحقيق الأمن الغذائي واحتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى فهو مرهون بتوسع الاستثمار الخاص على وجه الخصوص في مجال تطوير تكنولوجيا الإنتاج، وما يستتبع ذلك من ضرورة الاستثمار العام في مجالات البحث والتطوير.

[١٢] للتفصيل أنظر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ ص ٢٦ – ٣١.